



التجاري

**اتفاقية
البطاقات**

اتفاقية البطاقات

حررت هذه الاتفاقية بتاريخ: بين البنك التجاري الكويتي (ويشار إليه فيما بعد بالبنك)

والسيد/ السيدة/ : من الجنسية

(ويشار إليه/ إليها فيما بعد "بالعميل")

تمهيد:

أ. تقدم "العميل" بطلب للبنك لإصدار بطاقات ائتمانية (البطاقات) (فيزا أو ماستر كارد) ويشكل هذا الطلب جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
ب. وافق البنك على إصدار بطاقات ائتمانية/(البطاقة) للعميل بموجب الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي قبلها العميل بالكامل.
يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ إصدار البطاقة ويكون استخدام البطاقة بمثابة موافقة تامة من قبل العميل على كافة البنود والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

لذلك اتفق الطرفان بالتراضي على ما يلي:

1. لا تستخدم البطاقة في أية عمليات أو أغراض غير قانونية ولا تستخدم لشراء بضائع أو خدمات غير مسموح بها حسب القوانين السارية - محلياً أو دولياً وعليه يتحمل العميل كامل المسؤولية والتبعات الناتجة عن تلك الاستخدامات.
2. يقر العميل بأنه قد استلم البطاقة الصادرة باسمه وأنه فتح حساب البطاقة باسمه لدى البنك، وتعتبر الشروط الواردة فيهما مضمونة في هذه الاتفاقية وجزءاً أساسياً منها.
3. في حال موافقة العميل على بإصدار بطاقة / بطاقات إضافية صادرة على حسابه، يخول العميل البنك بخضم جميع العمولات والمصاريف الناتجة عن إصدار البطاقة الإضافية من حسابه بالدينار الكويتي أو أية حسابات أخرى لديه في البنك التجاري.
4. أن جميع أحكام هذه الاتفاقية التي تعفي البنك من أي مسؤولية أو التي تمنح البنك حقوقاً وحماية معيّنة إلى الحد المسموح به أن تطبق على مؤسستي ماستر كارد وورلد وايد وفيزا إنترناشيونال وجميع مدرائهما ومسؤوليهما ووكلاهما وموظفيهما، وتعتبر جميع لوائح وأنظمة المؤسسات المتعلقة باستعمال البطاقة في جميع الأوقات مضمنة في هذه الاتفاقية وفقاً لما يتناسب مع هذه الاتفاقية ومع العميل.
5. يقر العميل بموجب هذه الاتفاقية بمعرفته وإدراكه وقبوله وموافقته على الأحكام التالية:
 - لا يتحمل البنك أي التزام عن أي إجراء أو تقصير من قبل أية مؤسسة أو شركة أو كيان قانوني يقوم بقبول البطاقة (ويشار إليها جميعاً "بالتاجر") أياً كانت الأسباب ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر - رفض قبول البطاقة أو إجراء أية اتصالات أو إصدار أي بيان فيما يتعلق بذلك أو وجود أي عيب أو نقص في البضاعة أو الخدمات التي تم الحصول عليها بموجب البطاقة. ويقوم العميل بإعفاء البنك بشكل غير قابل للنقض من أي أوجه دفاع أو حقوق أو مطالبات قد تكون للعميل تجاه أي تاجر ، ويجب على العميل تسوية أية مطالبة أو نزاع مع أي تاجر مباشرة وعدم الامتناع عن تسديد أية دفعة مستحقة للبنك بموجب أية مطالبة أو نزاع.
 - تظل البطاقة في جميع الأوقات ملكاً للبنك ويحق للبنك إلغاء الحق في استعمال البطاقة في أي وقت بسبب أو بدون سبب وسواء تم إشعار العميل مسبقاً بذلك أو لم يتم ويوافق العميل على أن البنك لا يتحمل أي التزام نتيجة لإلغاء البطاقة أو إبلاغ ماستر كارد وورلد وايد أو فيزا إنترناشيونال وجميع أجهزةهما أو التاجر بذلك وأن توقيع هذه الاتفاقية يشكل تفويضاً غير قابل للنقض للبنك لممارسة جميع الحقوق الممنوحة له بموجب هذه الاتفاقية حسب ما يراه مناسباً لا سيما تلك المنصوص عليها في هذا البند إلا أنه إذا نشأ أي التزام قانوني للعميل على البنك لأي سبب كان فإنه من المتفق عليه بموجب هذه الاتفاقية أن لا يتجاوز إجمالي التعويض المستحق للعميل نتيجة لأي التزام خلال أية سنة كاملة مبلغ الاشتراك السنوي الواجب السداد من قبل العميل.
 - يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن البطاقة وكافة النتائج المترتبة عن ضياع أو سوء استعمال البطاقة والرقم السري أو استعمالها بدون الحصول على تخويل رسمي بذلك. ويوافق العميل على عدم الإفصاح بالرقم السري لأي كان بما فيهم أفراد العائلة المقربين والأصدقاء وموظفي البنوك وموظفين حكوميين ويوافق العميل على حفظ الرقم السري وعدم الاحتفاظ به بسجل مكتوب وأن يتلف مغلف الرقم السري بعد استلامه مباشرة.
 - وفي حال اكتشاف العميل أو شك بأن الرقم السري الخاص به قد اكتشف من آخرين فعليه مخاطبة مركز الاتصال في البنك وطلب رقم سري جديد.
6. يتعهد العميل بعدم السماح لأي شخص آخر باستعمال البطاقة وعدم القيام بإعادة بيع أو إرجاع مقابل نقد أية بضاعة أو تذاكر أو خدمات يحصل عليها باستعمال البطاقة، ويتعهد العميل بدفع كافة الرسوم المستحقة نتيجة لاستعمال البطاقة من قبل أي شخص آخر سواء صرح له باستعمالها أو لم يصرح له بذلك ، وفي حالة ضياع أو سرقة البطاقة يتوجب على العميل إبلاغ مركز الاتصال في البنك والمتواجد على مدار 24 ساعة هاتفياً وخطياً فوراً. وفي حالة استرجاع العميل البطاقة التي أبلغ عن فقدانها يجب عليه عدم استعمالها وإبلاغ البنك فوراً باسترجاعه للبطاقة الأصلية.
7. يتعهد العميل بموجب هذه الاتفاقية بالمحافظة على هذه البطاقة من أي تشويه للشريحة الذكية أو تعديل غير مصرح به للمعلومات المطبوعة أو المخزنة عليها. ويوافق على استخدامها طبقاً للإجراءات السائدة الخاصة بها لتفادي حدوث أي عطل في جهاز الصرف الآلي. وأن البنك يعتبر الجهة الوحيدة التي لها حق تحديد تكلفة / تكاليف أي ضرر/ أضرار قد تلحق به.
8. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة بخصوص العمليات التي تمت باستعمال البطاقة وأية فوائد عمولات وأضرار في حالة:
 - التوقيع على أية عملية أو إيصال سحب نقدي أو إذا قدم البطاقة لدى نقاط البيع.
 - استعمال الرقم السري لإتمام عملية البطاقة.
 - إتمام عملية دون تقديم البطاقة بما فيها عمليات الشراء بالبريد أو الهاتف أو من خلال الإنترنت.
 - وجود أي معلومة تشير إلى قبوله بالعملية إلكترونياً أو بطريقة أخرى.
 - يوافق العميل ويتعهد بأن لا يتجاوز إجمالي قيمة المعاملات التي يجريها باستخدام البطاقة في أي شهر وإجمالي المبالغ المستحقة عليه للبنك نتيجة لاستخدام البطاقة في أي وقت المبلغ المصرح به له من قبل البنك والذي يتم تعديله من وقت لآخر بإعادة البنك المنفردة مع إشعار العميل شفويًا بهذا التعديل. وفي حال احتاج العميل لتعدي حدوده الائتمانية سوف يتم ذلك بموافقة البنك فقط وبطلب خطي من العميل ويقر بموافقته دفع عمولة البنك في مثل هذه الأحوال.
9. يتعهد العميل بتسديد القسط الشهري على المبالغ المستحقة عليه والناشئة عن استخدامه لبطاقة الائتمان وذلك بحسب نسبة السداد المتفق عليها بالاتفاقية بمراجعة الحد الأدنى للقسط الشهري البالغ 10 د. ك. للبطاقات من الفئة الذهبية والتيتانيوم و 50 د. ك. للبطاقات من فئة بلاتينيوم وسيغنتشر وانفينيت.

10. يتعهد العميل بعدم إيقاف اتخاذ أي إجراء من شأنه إيقاف سداد أية دفعة مقابل شراء بضاعة أو الحصول على أية خدمات نتيجة لاستعمال البطاقة.
11. يتعهد العميل بأن لا يخول أو يسمح أو يتسبب في استعمال البطاقة من قبل أي شخص آخر. وبأن يستعمل البطاقة وفقاً لمتطلباتها ولا سيما فيما يتعلق بالطريقة المتبعة في استعمالها والتوقيع على أوصال أو قسيمة التاجر وإثبات هويته عندما يطلب منه ذلك ومراعاة الحد الائتماني في استعمال البطاقة، كما يتعين عليه إخطار البنك عن الحالات التي يقوم بها التاجر بمسح بطاقته على الأنظمة الآلية لتلك المتاجر.
12. يتم تجديد البطاقة تلقائياً بتاريخ انتهاء صلاحيتها وسوف ترسل البطاقة إلى العنوان المبين في البند (25) من هذه الاتفاقية أو يحتفظ بها الفرع المفتوح لديه الحساب لتسليمها للعميل ما لم يستلم البنك طلب العميل بإلغاء البطاقة قبل 60 يوم من تاريخ انتهاء البطاقة.
13. إذا ألقى العميل أو البنك الاشتراك ببطاقة الائتمان موضوع هذه الاتفاقية يظل العميل مسؤولاً تجاه البنك وبخاصة فيما يتعلق بالأتى/ كافة المعاملات التي تمت بموجب البطاقة حتى تاريخ إعادة تسليم البطاقة فعلياً للبنك وإلغائها لدى كافة المكاتب والأنظمة المعنية إلى تاريخ إعادة البطاقة فعلياً إلى البنك.
14. يتعهد العميل بالتوقيع على جميع ايصالات التجار بما يطابق التوقيع الظاهر على البطاقة ومخالفة ذلك لا تؤثر على استمرار التزام العميل بسداد تلك الايصالات.
15. يحق للبنك إلغاء البطاقة الائتمانية دون الرجوع إلى العميل وإلزامه بسداد كافة مستحقاتها مع إخطاره بذلك.
16. يعتبر التوقيع على هذه الاتفاقية بمثابة تفويض غير قابل للنقض وتعليمات للبنك لقيود كافة الرسوم التي تنشأ عن استعمال البطاقة لدى أي وجميع التجار بالإضافة إلى كافة الرسوم والفوائد والمبالغ الأخرى المستحقة للبنك بموجب هذه الاتفاقية على حساب العميل ويخول العميل البنك بشكل غير قابل للنقض بإجراء القيد على حسابه بالدينار الكويتي بالتاريخ الذي يستحق فيه المبلغ.
17. يقوم البنك بإصدار البطاقة الائتمانية مجاناً للسنة الأولى، بشرط تجديدها للسنة الثانية من قبل العميل.
18. يتعهد العميل بأن يدفع للبنك رسوم اشتراك وتجديد البطاقة الائتمانية أو أية رسوم أخرى حسب لائحة الرسوم والعمولات الخاصة بالبنك وبما يطرأ عليها من تعديلات مستقبلاً ولا المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.
19. يستفيد حاملي بطاقة فيزا سيفنتشر من برنامج الاسترداد النقدي في حدود نسب معينة يحددها البنك وفقاً للمبالغ المستخدمة بواسطة البطاقة خلال الشهر وذلك حسب الجدول أدناه:

المبلغ المستخدم	نسبة الاسترداد
من 100 د.ك. إلى 1,000 د.ك.	1%
من 1,001 د.ك. إلى 2,000 د.ك.	2%
من 2,001 وما فوق	3%

وفي جميع الأحوال ، لا تتعدى قيمة الاسترداد النقدي مبلغ وقدره 100 د.ك شهرياً كحد أقصى.

20. إن العمليات الخاضعة لبرنامج الاسترداد النقدي لبطاقة فيزا سيفنتشر (Signature) هي العمليات التي يجريها العميل لسداد المشتريات بواسطة نقاط البيع ، وتلك التي تتم عبر الانترنت ، بينما عمليات السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي التي تتم بواسطة البطاقة، وأيضاً أية فوائد وعمولات ورسوم تستحق للبنك، فلا تخضع لبرنامج الاسترداد النقدي .
21. الإجراءات والتعليمات المتبعة في حال الإخلال في السداد :
- أ . في حال عدم قيام العميل بسداد المبالغ المستحقة عليه نتيجة استخدامه للبطاقة الائتمانية خلال ستون يوماً من تاريخ استحقاق هذه المبالغ ، فإن البنك سيقوم بتجميد البطاقة الائتمانية ولا يمكن للعميل إعادة استخدام البطاقة إلا بعد سداد المبالغ المستحقة بالكامل.
- ب . في حال تجاوزت مدة التأخير في سداد المبالغ المستحقة على العميل نتيجة استخدامه للبطاقة الائتمانية عن تسعين يوماً من تاريخ استحقاق هذه المبالغ، فإن البنك سيقوم بتجميد البطاقة الائتمانية ولا يمكن للعميل إعادة استخدام البطاقة إلا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ سداد المبالغ المستحقة بالكامل.
- ج . في حال تكرار تأخر العميل في سداد المبالغ المستحقة على البطاقة الائتمانية مرة أخرى ، فإن البنك سيمتنع عن تجديد البطاقة الائتمانية لمدة أخرى إلا بعد مرور سنة ميلادية من تاريخ استيفاء البنك لكامل المبالغ المستحقة على استخدام البطاقة الائتمانية، وفي حال تكرار تأخر العميل في سداد المبالغ المستحقة على البطاقة الائتمانية للمرة الثالثة ، سيقوم البنك بإلغاء البطاقة الائتمانية وعدم تجديدها مرة أخرى.
22. ما لم يتم الاتفاق المسبق على خلاف ذلك خطياً، تصبح المبالغ التي تستحق للبنك بموجب هذه الاتفاقية مستحقة الدفع فوراً عند الطلب ويعتبر البنك مخولاً بموجب هذه الاتفاقية وله الحق بشكل غير قابل للنقض وبدون أي التزام من جانبه في تحويل مبالغ كافية من وقت لآخر من أي حساب مفتوح باسم العميل إلى حساب البطاقة الخاصة به لتحصيل المبالغ المستحقة للبنك على العميل بموجب هذه الاتفاقية وإجراء أي مقاصة من قبل البنك دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة من قبل العميل، كما يتعهد العميل بتزويد حساب البطاقة الخاص به من وقت لآخر بمبالغ كافية بحيث يظل الرصيد المستحق ضمن الحد المسوح به بموجب هذه الاتفاقية.
23. يعتبر كشف الحساب - مطبوعاً أو إلكترونياً - صحيحاً ما لم يتم إشعار البنك خطياً بخلاف ذلك خلال 25 يوم من تاريخ الكشف.
24. يحق للبنك بإرادته المنفردة ودون الرجوع إلى العميل تعديل كافة أو بعض بنود هذه الاتفاقية من وقت لآخر مع إخطار العميل بذلك.
25. اتخذ العميل محلاً لا مختاراً لأغراض الاتفاقية وهو ويعتبر هذا الموطن المختار هو المكان المعين قانوناً لإعلانه رسمياً بالمراسلات والبطاقة محل الاتفاقية وكل ما يتعلق بهذه الاتفاقية وتنفيذها وسائر ما يتعلق بمعاملاته المصرفية لدى البنك.
26. أقر أنا الموقع أدناه بالإطلاع على هذا الطلب وعلمت بمحتواه ووافقت على ما تضمنه من شروط وأحكام والتزامات كما أقر أنني استلمت نسخة موقعة من هذا الطلب.
27. تخضع هذه الاتفاقية للقوانين المعمول بها في دولة الكويت وتخضع المحاكم الكويتية وحدها في النظر في أي نزاع قد ينشأ عن هذه الاتفاقية.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ: